الأمم المتحدة

A/71/595/Add.6

الجمعية العامة

Distr.: General
9 December 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن

مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (المجموعة المواضيعية الأولى، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب

131216 131216 16-20648 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

النزاعات، بما في ذلك في بوروندي (A/71/365/Add.6)[1]. واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢ - ويتضمن التقرير الرئيسي للأمين العام (A/71/365) نظرة عامة عن الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٧ لما عدده ٣١ بعثة سياسية خاصة وما يتصل بذلك من أمور مشتركة بين جميع البعثات. وتشمل الإضافات الخمس الأولى للتقرير الرئيسي الاحتياجات المحددة المتعلقة بالمجموعات المواضيعية الأولى إلى الثالثة، والبعثتين الأكبر حجما، أي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (A/71/365/Add.1-5). وترد في التقرير الرئيسي للجنة الاستشارية (A/71/595) تعليقات اللجنة وتوصياتها الشاملة التي تهم جميع البعثات السياسية الخاصة، إضافة إلى تعليقات اللجنة بشأن مكتب الدعم المشترك في الكويت، وتتناول اللجنة في تقريرها ذي الصلة (A/71/595/Add.1) الميزانيات المقترحة لتسع بعثات من بين ١١ بعثة مدرجة في إطار المجموعة المواضيعية الأولى المتعلقة بالمبعوثين الخاصين والشخصيين والمستشارين الخاصين للأمين العام، باستثناء البعثتين المشمولتين بهذا التقرير.

٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت على اعتماد لفترة السنتين صافيه ١ ١٢٤,٤ مليون دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية التي اقترحها الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ للبعثات السياسية الخاصة (القرار ٢٤٩/٧٠ ألف). ويرد في المرفق الأول للتقرير الرئيسي للأمين العام (A/71/365) موجز للاعتماد المرصود لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويستثني هذا الاعتماد المرصود لفترة السنتين الاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالبعثتين قيد النظر في هذا التقرير.

(١) يورد الأمين العام تفسيرا لتقديم إضافة منفصلة تقريره الرئيسي عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/71/365، الفقرة ١٨).

ثانياً – الاحتياجات من الموارد

ألف – مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن

معلومات أساسية

٤ – منذ بداية الانتفاضة في اليمن في أوائل عام ٢٠١١، والأمين العام يبذل مساعيه الحميدة لإحلال السلام والاستقرار من خلال الحوار والمفاوضات. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مكتب المبعوث الخاص أنشئ في عام ٢٠١٢. وقد طلب مجلس الأمن في قراره ٢٢١٦ (٢٠١٥) إلى الأمين العام أن يكثّف مساعيه الحميدة لإتاحة استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية وشاملة للجميع ومنظَّمة تحت قيادة يمنية. وبالنظر إلى استمرار الأعمال القتالية، دعا رئيس مجلس الأمن جميع الأطراف اليمنية، في بيان مؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، إلى وضع خريطة طريق لتحقيق عدد من الأهداف منها تنفيذ تدابير أمنية مؤقتة، وإحياء مؤسسات الدولة، واستئناف الحوار السياسي (S/PRST/2016/5). وعملا بطلب وجهه مجلس الأمن في هذا الصدد إلى الأمين العام ليقدم خطة يبين فيها كيف يمكن لمكتب المبعوث الخاص أن يدعم المرحلة التالية من عمل المجلس مع الأطراف، أعد الأمين العام اقتراحا لتدعيم المكتب. وأحاط المجلس علما بالاقتراح الذي وردت فيه الإشارة إلى أن المكتب سيتولى دور القيادة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في محادثات السلام، وفي أعمال التيسير وإسداء المشورة التقنية إلى الأطراف اليمنية، وفي تنفيذ المراحل الأولى من الاتفاقات (A/71/365/Add.6، الفقرات ١ إلى ١١).

٥ – ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه يُتوقَّع أن تظل الظروف الأمنية في اليمن شديدة الصعوبة بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة، حتى إن المكتب ومعظم موظفيه سيتمركزون خارج اليمن، على أن يسافروا إلى البلد بصفة دورية، حسب الضرورة ووفقا لما تسمح به الظروف الأمنية والتشغيلية. وقد أعرب الأمين العام عن اعتزامه نقل مكتب المبعوث الخاص من نيويورك إلى عمان، فيعمل المكتب من هناك باعتباره مركزا أوليا يقدم الدعم للأطراف اليمنية وللعمليات في اليمن. وسيظل وجود المكتب في صنعاء محدوداً في البداية، ولكنه سيزيد مع مرور الوقت حسبما تسمح به الحالة الأمنية والظروف التشغيلية (A/71/365/Add.6، الفقرة ٢٥).

٦ – ولكي ينهض مكتب المبعوث الخاص بالمسؤوليات والمهام الجديدة، يورد التقرير أن المكتب سيكون بحاجة إلى موظفين إضافيين من ذوي الخبرة في مجالات الوساطة السياسية والتيسير، والشؤون الانتخابية، ووقف إطلاق النار، وفض الاشتباك، ونزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج، وغير ذلك من الأمور ذات الصلة بالقطاع الأمني، مع زيادة في القائم من قدرات دعم البعثة وقدرات السلامة والأمن (A/71/365/Add.6، الفقرة ٢٩). وسيقوم المبعوث الخاص بزيارات منتظمة إلى اليمن والمنطقة لكي يظل على اتصال وثيق بجميع أصحاب المصلحة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠).

٧ - ولقد كان تمويل أنشطة المكتب من اعتمادات مجموعها ١٠٠ ٧٣٠ ٦ دولار في عام ٢٠١٦. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه كان قد طُلب منها في تموز/يوليه ٢٠١٦ الموافقة على دخول الأمين العام في التزامات لا تتجاوز ٨٠٠ ٩٦٥ ٢ دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية المذكورة أعلاه. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أبدت اللجنة بعض التحفظات بشأن المبلغ المطلوب، بما في ذلك بشأن أنماط الإنفاق التي لوحظت حينها، والمستويات المقترحة لملاك الموظفين، وترتيبات تقديم الدعم للبعثة. ولذلك أذنت اللجنة للأمين العام بالدخول في التزامات لا تتجاوز ٣٢٠ ١٨٦ ١ دولارا (أو ٤٠ في المائة من المبلغ المطلوب). وبلغ المستوى الإجمالي للتمويل المعتمد للمكتب في عام ٢٠١٦ ما قدره ٤٠٠ ٩١٦ ٧ دولار. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن النفقات في إطار سلطة الالتزام هذه بلغت ما مجموعه ٢٠٠ ٣٠٢ دولار حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وأن إجمالي النفقات من الاعتمادات وفي إطار سلطة الالتزام بلغت ١٠٠ ٩٥٥ ٦ دولار، أو ٨٧,٩ في المائة من مستوى الموارد المأذون به. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن اعتمادا بالمبلغ المستخدم عن طريق سلطة الالتزام سيُطلب في إطار الاحتياجات العامة للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/365/Add.6، الفقرة ٣٤).

احتياجات مكتب المبعوث الخاص من الموارد لعام ٢٠١٧

٨ - إن الموارد المقترحة لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٧ مقدارها ٣٠٠ ٤٨٧ ١٥ دولار (صاف)، بزيادة قدرها ٢٠٠ ٧٥٧ ٨ دولار عن الاعتماد الأولي لعام ٢٠١٦ (انظر الجدول ١ أدناه). ويبلغ صافي الزيادة ٠٠٠ ٥٧١ ٥ دولار إذا أخذنا في الاعتبار سلطة الالتزام الإضافية والنفقات المقدرة في إطارها. ويقدر أن قسطا كبيرا من الزيادات يتعلق بتكاليف الموظفين الدوليين (٢٠٠ ٦٠٨ ٤ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ١٥٤ ٢ دولار)، والنقل البري (٩٠٠ ١٤٠ ١ دولار) (انظر الجدول ٢ أدناه).

الجدول ١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦				احتياجات الفترة ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			
	الاعتمادات	النفقات المقدَّرة	الفرق	اعتماد عام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٦-٢٠١٧)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[أ]
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)
تكاليف الموظفين المدنيين	٣٨٠٤,٨	٤ ٤٨٠,٤	(٦٧٥,٦)	٣٨٠٤,٨	٨ ٩١٢,٩	–	٥ ١٠٨,١	٩ ٥٨٨,٥
التكاليف التشغيلية	٢ ٩٢٥,٣	٣ ٤٣٦,٠	(٥١٠,٧)	٢ ٩٢٥,٣	٦ ٥٧٤,٤	١ ٣٨٢,٠	٣ ٦٤٩,١	٧ ٠٨٥,١
المجموع	**٦ ٧٣٠,١**	**٧ ٩١٦,٤**	**(١ ١٨٦,٣)**	**٦ ٧٣٠,١**	**١٥ ٤٨٧,٣**	**١ ٣٨٢,٠**	**٨ ٧٥٧,٢**	**١٦ ٦٧٣,٦**

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات نقص الإنفاق أو تجاوزه في عام ٢٠١٦.

الجدول ٢

موجز الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦				الاحتياجات الفترة ١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			
	الاعتماد	النفقات المقدَّرة	الفرق	اعتماد عام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٦-٢٠١٧)	صافي الاحتياجات عام ٢٠١٧[أ]
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)
أولا – الموظفون المدنيون								
١ – الموظفون المدنيون	٣ ٥٦٠,٦	٤ ١٨٤,٠	(٦٢٣,٤)	٣ ٥٦٠,٦	٨ ١٦٨,٨	_	٤ ٦٠٨,٢	٨ ٧٩٢,٢
٢ – الموظفون الوطنيون	٢٤٤,٢	٢٩٦,٤	(٥٢,٢)	٢٤٤,٢	٧٤٤,١	_	٤٩٩,٩	٧٩٦,٣
مجموع الفئة الأولى	**٣ ٨٠٤,٨**	**٤ ٤٨٠,٤**	**(٦٧٥,٦)**	**٣ ٨٠٤,٨**	**٨ ٩١٢,٩**	–	**٥ ١٠٨,١**	**٩ ٥٨٨,٥**
ثانيا – التكاليف التشغيلية								
١ – السفر في مهام رسمية	١ ١٣٥,٠	١ ٢٤٦,٥	(١١١,٥)	١ ١٣٥,٠	١ ٠٥٩,٨	–	(٧٥,٢)	١ ١٧١,٣
٢ – المرافق والهياكل الأساسية	٦٥٩,٨	٧٦١,٢	(١٠١,٤)	٦٥٩,٨	٢ ٨١٤,٤	٣٤٤,٨	٢ ١٥٤,٦	٢ ٩١٥,٨
٣ – النقل البري	٥٣,٨	١٨٥,٦	(١٣١,٨)	٥٣,٨	١ ١٩٤,٧	٨٢٨,٤	١ ١٤٠,٩	١ ٣٢٦,٥
٤ – النقل الجوي	٤٩٢,٨	٦٥٨,٨	(١٦٦,٠)	٤٩٢,٨	١٩٢,٨	–	(٣٠٠,٠)	٣٥٨,٨
٥ – الاتصالات	٢٦٠,٧	٢٦٠,٧	–	٢٦٠,٧	٢٦٠,٧	٤٤,٠	–	٢٦٠,٧

الفئة	١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦				الاحتياجات الفترة ١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			
	الاعتماد	النفقات المقدَّرة	الفرق	اعتماد عام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٦-٢٠١٧)	صافي الاحتياجات عام ٢٠١٧[أ]
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)-(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)
٦ – تكنولوجيا المعلومات	١٦٩,٣	١٦٩,٣	–	١٦٩,٣	٣٧٥,٩	١٦٤,٨	٢٠٦,٦	٣٧٥,٩
٧ – الخدمات الطبية	_	_	–	–	٤٠,٢	_	٤٠,٢	٤٠,٢
٨ – اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	١٥٣,٩	١٥٣,٩	–	١٥٣,٩	٦٣٥,٩	_	٤٨٢,٠	٦٣٥,٩
المجموع، الفئة الثانية	**٢ ٩٢٥,٣**	**٣ ٤٣٦,٠**	**(٥١٠,٧)**	**٢ ٩٢٥,٣**	**٦ ٥٧٤,٤**	**١ ٣٨٢,٠**	**٣ ٦٤٩,١**	**٧ ٠٨٥,١**
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٦ ٧٣٠,١**	**٧ ٩١٦,٤**	**(١ ١٨٦,٣)**	**٦ ٧٣٠,١**	**١٥ ٤٨٧,٣**	**١ ٣٨٢,٠**	**٨ ٧٥٧,٢**	**١٦ ٦٧٣,٦**

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات نقص الإنفاق أو تجاوزه في عام ٢٠١٦.

احتياجات مكتب المبعوث الخاص من الموظفين

٩ – يرد في الجدول ٣ أدناه توزيع الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦ والوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧.

الجدول ٣

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦	١	–	١	–	٤	٥	٣	–	**١٤**	١٣	١	**٢٨**	٢	٩	–	**٣٩**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧	١	١	–	٤	٨	١٨	١٤	–	**٤٦**	٢٧	٢	**٧٥**	٨	٣٠	–	**١١٣**
التغير	**–**	**١**	**(١)**	**٤**	**٤**	**١٣**	**١١**	–	**٣٢**	**١٤**	**١**	**٤٧**	**٦**	**٢١**	–	**٧٤**

١٠ - يتضمن الملاك الوظيفي المقترح لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٧ ما مجموعه ١١٣ وظيفة، بزيادة قدرها ٧٤ وظيفة جديدة[٢]، أو ما يقارب ضعف مستوى الملاك الوظيفي المعتمد لعام ٢٠١٦، مع تمركز ٤٩ وظيفة في عمان، و ٥٧ وظيفة في صنعاء، ووظيفتين في الكويت، وخمس وظائف في نيويورك. ويُقترح أيضا إنشاء أقسام فنية جديدة، منها مكتب رئيس الأركان، ومكتب نائب رئيس البعثة، وقسم القطاع الأمني، والقسم الإعلامي. وفيما يلي موجز للتغييرات المقترح إدخالها على الملاك الوظيفي:

(أ) تسع وثلاثون وظيفة فنية جديدة، وتشمل:

'١' ثلاث وظائف برتبة مد-١ (اثنتان في عمان، وواحدة في صنعاء)؛

'٢' أربع وظائف برتبة ف-٥ (ثلاث في عمان، وواحدة في صنعاء)؛

'٣' سبع وظائف برتبة ف-٤ (خمس في عمان، واثنتان في صنعاء)؛

'٤' ست وظائف برتبة ف-٣ (ثلاث في عمان، وثلاث في صنعاء)؛

'٥' ثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية، في عمان؛

'٦' خمس وظائف وطنية من الفئة الفنية، في صنعاء؛

'٧' إحدى عشرة وظيفة من الرتبة المحلية (ست في عمان، وخمس في صنعاء)؛

(ب) سبع وظائف أمنية جديدة، وتشمل:

'١' خمس وظائف (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من الرتبة المحلية)، في صنعاء؛

'٢' وظيفتان (واحدة من فئة الخدمة الميدانية وواحدة من الرتبة المحلية)، في عمان؛

(ج) خمس وعشرون وظيفة لدعم البعثة، وتشمل:

'١' وظيفة واحدة برتبة مد-١، في عمان؛

'٢' وظيفة واحدة برتبة ف-٤، في عمان؛

(٢) تشمل ٢٤ وظيفة ممولة في عام ٢٠١٦ عن طريق سلطة التزام أقرتها اللجنة الاستشارية (انظر الفقرة ٧ أعلاه).

'٣' ثلاث وظائف برتبة ف-٣ (اثنتان في عمان، وواحدة في صنعاء)؛

'٤' ثماني وظائف من فئة الخدمة الميدانية (خمس في عمان، وثلاث في صنعاء)؛

'٥' وظيفة وطنية من الفئة الفنية، في عمان؛

'٦' ثماني وظائف من الرتبة المحلية (أربع في عمان، واثنتان في صنعاء، وأخريان في الكويت)؛

(د) ثلاث وظائف جديدة للدعم في نيويورك (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛

(هـ) اقتراح نقل أربع وظائف فنية من نيويورك إلى عمان (١ وكيل أمين عام، و ١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣) وثلاث وظائف فنية من صنعاء إلى عمان، منها وظيفتان من الفئة الفنية (١ ف-٥، و ١ ف-٤) وواحدة من فئة الخدمة الميدانية لدعم البعثة؛

(و) اقتراح إعادة تصنيف الوظيفة الحالية لمدير مكتب الدعم السياسي في صنعاء، من رتبة مد-٢ إلى رتبة أمين عام مساعد، يشغلها نائب لرئيس البعثة في عمان (A/71/365/Add.6).

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالاحتياجات من الموظفين

تعليقات عامة

١١ - يشير الأمين العام إلى أن التغييرات المقترح إدخالها على الملاك الوظيفي ناتجة عن قرار نقل مقر مكتب المبعوث الخاص من نيويورك إلى عمان (A/71/365/Add.6، الفقرة ٢٧)، بما في ذلك نقل المبعوث الخاص ليكون أقرب من منطقة البعثة وحكومة اليمن وسائر أصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ يعمل خمسة من موظفي المكتب في عمان ويعمل ٢٣ من موظفيه في صنعاء، ويُتوقع إرسال ثمانية موظفين إلى عمان و ٢٩ موظفا إلى صنعاء بنهاية عام ٢٠١٦. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن نقل مكتب المبعوث الخاص من نيويورك إلى عمان، بما في ذلك نقل المبعوث الخاص، يُتوقع أن يكتمل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١٢ - وبخصوص الشكليات المطلوب إنجازها مع البلد المضيف، أوضح الأمين العام أن اتفاقا لمركز البعثة قد عُرض على حكومة الأردن عن طريق بعثتها الدائمة في نيويورك في

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٦، ولا يزال الاتفاق في انتظار التوقيع مع السلطة المختصة. **وترحب اللجنة الاستشارية باقتراح نقل المبعوث الخاص إلى عمان، إذ يتماشى هذا الإجراء مع التوصيات التي قدمتها اللجنة في سياق البعثات السياسية الخاصة الأخرى، وهي على يقين من أنه ستبذل جميع الجهود اللازمة لإبرام اتفاق مركز البعثة ذي الصلة.**

١٣ - وفيما يتعلق بحالة التوظيف في الوظائف الـ ٢٤ الممولة في إطار سلطة الالتزام التي أذنت بها اللجنة الاستشارية، أُبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن ١١ من هذه الوظائف كانت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موزعة بين وظائف استُقدم من يشغلها ووظائف يقوم من اختير من المرشحين لشغلها باستكمال إجراءات الالتحاق بالعمل. وكانت عمليات الاختيار جارية لشغل أربع وظائف، بينما الوظائف التسع المتبقية من الوظائف الـ ٢٤ إما كانت لا تزال شاغرة أو كانت في مرحلة الإعلان عن شغورها. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة أيضا بمعلومات تشير إلى أن معدل شغور نسبته ١٧ في المائة يُطبق على الوظائف الدولية المستمرة استنادا إلى متوسط معدل الشغور المتوقع في عام ٢٠١٦.

١٤ - وتدرك اللجنة الاستشارية أن مكتب المبعوث الخاص يواجه تحديات تشغيلية وأمنية تؤثر على وتيرة التوظيف. وبالإضافة إلى ذلك، وفي غياب اتفاق مع حكومة الأردن بشأن مركز البعثة، فإن إرسال الموظفين إلى عمان بالأعداد المتوخاة قد لا يكون تصرفا حصيفا ولا عملا واقعيا. وترى اللجنة أيضا أن بعض الوظائف المقترحة، ومنها على سبيل المثال الوظيفة الجديدة المقترحة لكبير موظفي شؤون الانتخابات (ف-٥) في صنعاء، قد لا تكون مطلوبة في المستقبل القريب. **وفي ظل هذه الظروف واعتبارا للزيادة الكبيرة في مستوى الملاك الوظيفي المقترح للبعثة (انظر الفقرة ١٠ أعلاه)، تعتقد اللجنة الاستشارية أن المكتب لن يملأ الوظائف المقترحة إلا عندما تكون المهام المرتبطة بتلك الوظائف قابلة للتنفيذ بصورة واقعية وكان بالإمكان حصولها على الدعم التشغيلي.**

١٥ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاقتراح يعكس عوامل شغور بنسبة ٥٠ في المائة للوظائف الجديدة من الفئة الفنية و ٣٥ في المائة للوظائف الجديدة من فئات لخدمة الميدانية والخدمات العامة والرتبة المحلية والوظائف الوطنية من الفئة الفنية، في تقدير احتياجات عام ٢٠١٧ من الموظفين. **واللجنة الاستشارية، اعتباراً للسائد في مكتب المبعوث الخاص من حيث الفترات الزمنية التي تستغرقها عمليات استقدام من يشغل الوظائف في المكتب، ولكون اتفاق مركز البعثة لم يُبرم بعد مع البلد المضيف، توصي بتطبيق معامل شغور بنسبة ٦٠ في المائة لجميع الوظائف من الفئة الفنية المزمع إنشاؤها في عام ٢٠١٧. وينبغي أن تُعدل وفقا لذلك أي موارد ذات صلة لا تتعلق بالوظائف.**

مقترحات محددة بشأن جدول الوظائف: العناصر الفنية

١٦ - بخصوص المقترحات المتعلقة بجدول الوظائف والرامية إلى زيادة القدرة الفنية للمكتب، ولا سيما اقتراح تزويد قسم الشؤون السياسية الجديد بـ ١٨ وظيفة، سبع منها في عمان و ١١ المتبقية في صنعاء، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن من سيعمل من الموظفين في صنعاء سيتولون مسؤولية الاتصال المنتظم مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحركات اليمنية، بينما يتولى العاملون منهم من عمان مسؤولية الاتصال المنتظم مع المحاورين المقيمين خارج اليمن. **وترى اللجنة الاستشارية أن مسألة المكان الذي يعمل منه موظفو المكتب الذين يشكلون قدرته السياسية ينبغي أن تظل قيد الاستعراض الدقيق وأن تُعدل تبعا للتطورات السياسية والأمنية على أرض الميدان.**

١٧ - ويتضمن تقرير الأمين العام أيضا اقتراحا بإنشاء قسم جديد للقطاع الأمني يكون مسؤولا عن دعم لجنة التهدئة والتنسيق التي أنشئت بناء على اتفاق توصلت إليه الأطراف اليمنية. واقتُرح لهذا القسم الجديد لعام ٢٠١٧ جدول وظيفي كلي يتكون من أربع وظائف يعمل شاغلوها من عمان و ١١ وظيفة يعمل شاغلوها من صنعاء، بما في ذلك إنشاء خمس وظائف جديدة يشغلها موظفو اتصال (١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ من الفئة الفنية الوطنية). واستنادا إلى ما أُتيح من معلومات، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن جميع هذه الوظائف الجديدة اقتُرح إنشاؤها للغرض الأساسي نفسه: إسداء المشورة الفنية إلى الأطراف اليمنية بشأن ترتيبات وقف إطلاق النار، وعمليات الانسحاب المتفاوض بشأنها، وتسليم الأسلحة الثقيلة، والترتيبات الأمنية الأخرى حسبما تتفق عليه الأطراف. **واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة تماما بالتبرير المقدم لعدد الوظائف المقترح إنشاؤها لموظفي الاتصال في قسم القطاع الأمني، ولذلك فهي توصي بعدم إنشاء وظيفة من وظائف الاتصال الجديدة المقترح إنشاؤها برتبة ف-٣. وينبغي أن تُعدل وفقا لذلك أي موارد ذات صلة لا تتعلق بالوظائف.**

١٨ - إن المكتب الجديد المقترح إنشاؤه لنائب رئيس البعثة في عمان سيضم ست وظائف في عام ٢٠١٧ (١ أ ع م، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من الرتبة المحلية). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن ما يُقترح من إعادة تصنيف ونقل لوظيفة المدير القائمة (مد-٢) إلى رتبة أمين عام مساعد أمر مطلوب بسبب التعقيد المتزايد للحالة العسكرية والسياسية في اليمن، وبالنظر إلى ارتفاع المطلوب من القدرات الإدارية والقيادية. **واللجنة الاستشارية لا تعترض على إنشاء مكتب نائب رئيس البعثة. غير أن اللجنة ليست مقتنعة بأن ثمة حاجة في الوقت الراهن إلى جميع الوظائف المقترحة لمكتب**

المبعوث الخاص. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة أن اقتراح إنشاء وظيفة جديدة لمساعد إداري (خدمة ميدانية) لدعم نائب رئيس البعثة ليس له مبرر كاف، وتوصي بعدم إنشاء هذه الوظيفة. وينبغي أن تُعدل وفقا لذلك أي موارد ذات صلة لا تتعلق بالوظائف.

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن المكتب سيحتفظ بوظيفتين فنيتين من الوظائف الحالية (١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في نيويورك لدعم مكتب المبعوث الخاص من خلال العمل مع مجلس الأمن والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى في نيويورك (A/71/365/Add.1، الفقرة ٣٨). وبقاء وظيفة واحدة فقط من الفئة الفنية في المقر، ترى اللجنة أنه ربما كان من المبالغة الاحتفاظ بوظيفة من فئة الخدمات العامة لتقديم المساعدة الإدارية. **وترى اللجنة الاستشارية أن أي احتياجات تتعلق بتقديم الدعم الإداري لمن يبقى في المقر من موظفي مكتب المبعوث الخاص ينبغي أن يتولى أمرها موظفو إدارة الشؤون السياسية. ولذلك توصي اللجنة بإلغاء الوظيفة القائمة حاليا في نيويورك من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وينبغي أن تُعدل وفقا لذلك أي موارد ذات صلة لا تتعلق بالوظائف.**

مقترحات محددة بشأن جدول الوظائف: عنصر الدعم

٢٠ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن عنصر الدعم لمكتب المبعوث الخاص سيستند إلى مبادئ إتاحة وجود خفيف ومرن ومتعدد الوظائف، والتنفيذ المتكامل لدعم البعثة، بالاستعانة بفريق الأمم المتحدة القطري داخل اليمن، واستمرار الاعتماد على مكتب الدعم المشترك في الكويت لتقديم الدعم للمعاملات المتعلقة بالموارد البشرية والسفر والشؤون المالية (A/71/365/Add.6، الفقرة ٤٢). وتشمل المقترحات المتعلقة بوظائف دعم البعثة إنشاء ٢٥ وظيفة جديدة ونقل وظيفة واحدة نقلا داخليا (انظر الفقرة ١٠ أعلاه)، وبذلك يزيد الملاك الوظيفي المتصل بدعم البعثة من ١٠ وظائف معتمدة لعام ٢٠١٦ إلى ٣٦ مقترحة لعام ٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٤١).

٢١ - ويشمل الاقتراح على وجه التحديد إنشاء ثماني وظائف جديدة من فئة الخدمة الميدانية (خمس في عمان وثلاث في صنعاء). ومن هذه الوظائف المقترح إنشاؤها وظيفة مساعد في شؤون إدارة الممتلكات ووظيفة مساعد في شؤون المطالبات، كلتاهما في عمان، ضمن وحدة إدارة الممتلكات/وحدة التخزين المركزية. **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن إجمالي مستوى الملاك الوظيفي المقترح في عمان (٤٩ وظيفة) يبرر هذا المستوى من الموارد البشرية للاضطلاع بهاتين الوظيفتين بالنظر إلى صغر حجم الممتلكات الموجودة في ذلك الموقع في هذه المرحلة المبكرة من العمليات. ولذلك، توصي اللجنة بعدم إنشاء**

واحدة من الوظيفتين المقترحتين من فئة الخدمة الميدانية. وينبغي أن تُعدل وفقا لذلك أي موارد ذات صلة لا تتعلق بالوظائف. وبالمثل، يتوخى الاقتراح إنشاء مكتب رئيس دعم البعثة، وتزويده بثماني وظائف، ست منها في عمان واثنتان في صنعاء. ويشمل الاقتراح أيضا النقل الداخلي لوظيفة من الوظائف الحالية من فئة الخدمة الميدانية من مكتب الدعم السياسي في صنعاء إلى مكتب رئيس دعم البعثة في عمان. **ولا ترى اللجنة الاستشارية الجدوى من هذا الاقتراح، لا سيما في ضوء ما ذُكر من حاجة لدى المكتب إلى تعزيز قدراته الفنية، وتوصي بعدم إنجاز النقل المقترح. وإذا قرر المكتب أن الوظيفة لم تعد حاجة إليها، فإنه ينبغي له أن يقترح إلغاءها في الميزانية المقترحة المقبلة.**

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك، يشمل الاقتراح إنشاء وظيفتين من الرتبة المحلية يعمل شاغلاهما من مكتب الدعم المشترك في الكويت - إحداهما في قسم المالية والميزانية المقترح إنشاؤه، والأخرى في قسم الموارد البشرية المقترح إنشاؤه أيضا. ويشير التقرير إلى أن هذا يندرج ضمن الجهود التي يبذلها المكتب حتى تظل دوائر الشؤون الإدارية بحجم محدود. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بالإضافة إلى هاتين الوظيفتين الجديدتين، سيكون في قسم الموارد البشرية ثلاث وظائف جديدة أخرى (١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من الرتبة المحلية) يعمل شاغلوها من عمان. وسيكون في قسم المالية والميزانية وظيفتان جديدتان أخريان، واحدة (١ ف-٤) في عمان وأخرى (من الفئة الفنية الوطنية) في صنعاء. **وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى التعليقات والملاحظات التي قدمتها في السنوات الأخيرة، وتكرر تأكيد رأيها الذي ترى فيه أنه من المفيد إجراء عملية تحقُّق واستعراض مستقلة تشمل كامل تكاليف ومنافع مكتب الدعم، سواء الكمية أو الكيفية (انظر A/69/628، الفقرة ٥٦؛ و A/70/7/Add.10، الفقرة ٥٨؛ و A/71/595/Add.1، الفقرة ٢٣). وبالنظر إلى ما سبق، توصي اللجنة بعدم الموافقة على الاقتراح الرامي إلى إنشاء وظيفتين (من الرتبة المحلية) في مكتب الدعم المشترك في الكويت. وينبغي أن تُعدل وفقا لذلك أي موارد ذات صلة لا تتعلق بالوظائف.** وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وتوصياتها بشأن الهيكل الوظيفي لمكتب الدعم المشترك في الكويت والهياكل الوظيفية الأخرى في الكويت في تقريرها الرئيسي عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/71/595).

٢٣ - ويُقترح أيضا إنشاء ثلاث وظائف جديدة من وظائف الدعم، يعمل شاغلوها من نيويورك، وهي وظيفة موظف في شؤون الموارد البشرية (ف-٤)، ووظيفة لموظف في تخطيط المشتريات واللوجستيات (ف-٣)، كلتاهما في إدارة الدعم الميداني، ووظيفة لمساعد في

شؤون الميزانية البرنامجية (خدمات عامة (الرتب الأخرى))، في إدارة الشؤون الإدارية. **وإن اللجنة الاستشارية وإن كانت تسلم بأن إنشاء بعثات سياسية خاصة ميدانية أو تعزيز القائم منها يلقي بأعباء إضافية على المكاتب العاملة في المقر التي تتولى مسؤولية دعم تلك البعثات، فهي ترى أن المستوى المقترح من قدرات الدعم لم تقدم له مسوغات واضحة بما يكفي في المقترح الحالي. ولذلك، تؤيد اللجنة إنشاء وظيفة تخطيط المشتريات واللوجستيات (ف-٣) ووظيفة المساعد في شؤون الميزانية البرنامجية (خدمات عامة (الرتب الأخرى))، ولكنها توصي بعدم إنشاء وظيفة شؤون الموارد البشرية (ف-٤)، بالنظر إلى أنه ورد اقتراح أيضا بتزويد المكتب في عمان بقدرات في شؤون الموارد البشرية (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه). وينبغي أن تُعدل وفقا لذلك أي موارد ذات صلة لا تتعلق بالوظائف.**

٢٤ - وبصورة عامة، في كل عنصر من عناصر البعثة (العنصر الفني وعنصر الأمن وعنصر الدعم)، تلاحظ اللجنة الاستشارية وجود عدد قليل نسبيا من الوظائف المحلية كنسبة من مجموع ملاك الموظفين المقترح البالغ ١١٣ وظيفة (٧ موظفين فنيين وطنيين و ٢٦ وظيفة من الرتبة المحلية). وكمبدأ عام، تشجع اللجنة على استخدام القدرات المحلية إلى أقصى حد ممكن في مواقع البعثات. **وفي حالة مكتب المبعوث الخاص، ترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن الاستفادة بقدر أكبر من القدرات المحلية. وترى اللجنة أنه ينبغي إجراء استعراض لتحديد المهام المضطلع بها في عمان أو صنعاء التي يمكن أن يؤديها الموظفون المعيَّنون محليا بشكل أفضل، وتتطلع إلى تجسيد نتائج هذا التحليل في المقترحات المتعلقة بملاك موظفي مكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٨** (انظر أيضا A/71/595 للاطلاع على الملاحظات العامة التي أبدتها اللجنة بشأن بتحويل الوظائف في البعثات السياسية الخاصة إلى وظائف وطنية).

٢٥ - **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بأن توافق الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بملاك موظفي مكتب المبعوث الخاص لليمن.**

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية

٢٦ - تبلغ الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية ما قدره ٤٠٠ ٥٧٤ ٦ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١٠٠ ٦٤٩ ٣ دولار بالمقارنة مع الاعتماد المخصص لعام ٢٠١٦ (انظر الجدول ٢ أعلاه). وتتعلق الزيادات الرئيسية بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٧ والموارد المعتمدة بزيادة الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ١٥٤ ٢ دولار) والنقل البري (٩٠٠ ١٤٠ ١ دولار). وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن الزيادة في الاحتياجات

تحت بند المرافق والهياكل الأساسية تشمل تكاليف استئجار المباني، وخدمات التعديل والتجديد، واقتناء مرافق جاهزة، واقتناء الأثاث المكتبي والمعدات اللازمة للموظفين الجدد العاملين في عمان وصنعاء، وخدمات الصيانة. وتحت بند النقل البري، تعزى الزيادة إلى اقتراح اقتناء أربع مركبات مدرعة لاستخدامها في صنعاء وتسع مركبات غير مدرعة، واستئجار المركبات في حالات ارتفاع عدد الزيارات، والزيادات في تكاليف تأمين المركبات وإصلاحها وتشغيلها.

٢٧ - واقتُرحت موارد قدرها ٨٠٠ ٠٥٩ ١ دولار لتغطية تكاليف السفر في مهام رسمية للمبعوث الخاص وموظفيه للتشاور مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدول الأعضاء وللاحتياجات ذات الصلة بالتدريب، مما يعكس نقصا طفيفا قدره ٢٠٠ ٧٥ دولار مقارنة بالمبلغ المعتمد لهذا الغرض في عام ٢٠١٦. وزُودت اللجنة الاستشارية بناء على طلبها بتفاصيل الرحلات الفعلية التي تم القيام بها في عام ٢٠١٦، وهي تبين أنه تم القيام بـ ٢٨ رحلة من نيويورك إلى المنطقة وإلى أماكن أخرى لإجراء مشاورات سياسية. ومن حيث امتثال المكتب لقاعدة شراء التذاكر ١٦ يوما قبل السفر، تلاحظ اللجنة عدم امتثال ما يزيد عن ٤٠ رحلة قام بها موظفو المكتب خلال عام ٢٠١٦. **وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تنخفض تكاليف السفر الرسمي بقدر كبير في عام ٢٠١٧، إذ سيكون جميع موظفي المكتب تقريبا مستقرين في المنطقة آنذاك. وتشدد اللجنة أيضا على ضرورة امتثال المكتب لقاعدة شراء التذاكر ١٦ يوما قبل السفر كُلما أمكن وزيادة استخدام وسائل الاتصال البديلة. ولذلك توصي اللجنة بالنقص من الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية بنسبة ٥ في المائة.**

٢٨ - **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.**

باء - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي

معلومات أساسية

٢٩ - رحب مجلس الأمن في القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥) بقرار الأمين العام أن يعين مستشارا خاصا معنيا بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، للعمل مع حكومة بوروندي وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة دعما لإقامة حوار شامل بين الأطراف البوروندية وحل النزاع بالوسائل السلمية، ودعما للجهود الدولية الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه.

وفي وقت لاحق، طلب مجلس الأمن في قراره ٢٢٧٩ (٢٠١٦) إلى الأمين العام أن يقوم، من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها مستشاره الخاص، بدعم الحوار بين الأطراف البوروندية وأن ينسق ويعمل، في ذلك الصدد، مع الوسيط التابع لجماعة شرق أفريقيا والمدعوم من الاتحاد الأفريقي والميَسِّر الذي يعمل معه، وكذلك مع الوفد الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، وأن يقدم الدعم التقني والفني لهذه الوساطة. واتخذ المجلس في وقت لاحق القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، الذي أذن فيه بنشر عنصر يتألف من أفراد شرطة الأمم المتحدة تحت سلطة المستشار الخاص، وتكليفه برصد الحالة الأمنية وتقديم الدعم لمفوضية الأمم المتحدة حقوق الإنسان في رصد الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى الأمين العام الإسراع بتنفيذ تعزيز مكتب المستشار الخاص عن طريق زيادة عدد الموظفين السياسيين في بوروندي بنسبة كبيرة للقيام ما يلي: (أ) التعامل مع جميع الجهات المعنية بالأزمة؛ (ب) تقديم الدعم الفني للحوار بين الأطراف البوروندية؛ و (ج) العمل مع جميع الأطراف البوروندية من أجل وضع تدابير لبناء الثقة لتحسين حالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية (A/71/365/Add.6، الفقرات ٤٦-٥٨).

٣٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٢٤٨/٧٠، على اعتماد قدره ٧٠٠ ٧٦٣ ٧ دولار لتغطية احتياجات المكتب من الموارد لعام ٢٠١٦، بما في ذلك إنشاء ٣٣ وظيفة. وأُبلغت اللجنة أن نفقات المكتب من هذا الاعتماد تقدر بمبلغ ٧٠٠ ٥٤٨ ٧ دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمخطط تنظيمي يبين أن المستشار الخاص وأفراد مكتبه المباشر يوجدون حاليا في نيويورك (٥ وظائف)، في حين أن جميع الوحدات الفنية الأخرى (١٢ وظيفة) ووحدة دعم البعثة (١٠ وظائف) ووحدة سلامة وأمن الموظفين (٤ وظائف) توجد في بوروندي. وإضافة إلى ذلك، يوجد فريق دعم الوساطة (الذي يضم وظيفتين) حاليا في نيروبي.

٣١ - ويذكر الأمين العام في تقريره أن فريق المستشار الخاص انتقل إلى بوروندي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويرد في التقرير أيضا أن مسببات التكلفة الرئيسية تشمل الترتيبات اللوجستية، وزيادة تواتر السفر داخل بوروندي والمنطقة وعلى الصعيد الدولي، حسب الاقتضاء، فضلا عن تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية الأخرى اللازمة لتلبية متطلبات ولاية المكتب مع تقدم الحوار السياسي البوروندي. وترتبط التكاليف أيضا بالخطط الرامية إلى نقل مكتب المستشار الخاص إلى مجمع جديد في بوجمبورا (A/71/365/Add.6، الفقرة ٧٢). ويشار أيضا إلى أن مركز الدعم الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، يقدم الدعم الإداري لموظفي مكتب المستشار الخاص العاملين في بوروندي، إذ يقدم لهم خدمات سلسلة

الإمدادات وأمين الصندوق والخدمات المالية وخدمات المشتريات، في حين أن فريقا صغيرا لدعم المكتب يعمل في بوجومبورا لتقديم الدعم الإداري اليومي وتلبية الاحتياجات اللوجستية للفريق (المرجع نفسه، الفقرتان ٦٢ و ٧٣).

الاحتياجات من الموارد اللازمة لمكتب المستشار الخاص لعام ٢٠١٧

٣٢ - تبلغ الموارد المقترحة لمكتب المستشار الخاص لعام ٢٠١٧ ما قدره ١٠٠ ٩٢٧ ١١ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٤٠٠ ١٦٣ ٤ دولار (أي ٥٣ في المائة) مقارنة بالاعتماد الأولي لعام ٢٠١٦ (انظر الجدول ٤ أدناه). ويعزى أكثر من نصف هذه الزيادة إلى ارتفاع التكاليف التقديرية المتصلة بزيادة مستويات ملاك الموظفين (٣٠٠ ٣٥٢ ٢ دولار)، مع زيادات أقل في تكاليف السفر في مهام رسمية (٩٠٠ ٣٨٤ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٣٦٦ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٣٤٦ دولار) (انظر الجدول ٥ أدناه).

الجدول ٤

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦				الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			
	الاعتمادات	النفقات المقدَّرة	الفرق	اعتماد عام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٦-٢٠١٧	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[أ]
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)
تكاليف الموظفين المدنيين	٣ ٢٠٢,٨	٣ ٢٨٩,٨	(٨٧,٠)	٣ ٢٠٢,٨	٥ ٥٥٥,١	—	٢ ٣٥٢,٣	٥ ٦٤٢,١
التكاليف التشغيلية	٤ ٥٦٠,٩	٤ ٢٥٨,٩	٣٠٢,٠	٤ ٥٦٠,٩	٦ ٣٧٢,٠	٤٢٦,٨	١ ٨١١,١	٦ ٠٧٠,٠
المجموع	**٧ ٧٦٣,٧**	**٧ ٥٤٨,٧**	**٢١٥,٠**	**٧ ٧٦٣,٧**	**١١ ٩٢٧,١**	**٤٢٦,٨**	**٤ ١٦٣,٤**	**١١ ٧١٢,١**

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ٥

موجز الموارد المالية حسب فئات الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦				الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			
الفئة	الاعتمادات	النفقات المقدَّرة	الفرق	اعتماد عام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٦-٢٠١٧	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[أ]
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)
أولا - الموظفون المدنيون								
الموظفون الدوليون	٣ ٠٨٩,٤	٣ ١٢٦,٣	(٣٦,٩)	٣ ٠٨٩,٤	٥ ٢٧٤,٨	-	٢ ١٨٥,٤	٥ ٣١١,٧
الموظفون الوطنيون	١١٣,٤	١٦٣,٥	(٥٠,١)	١١٣,٤	٢٨٠,٣	-	١٦٦,٩	٣٣٠,٤
المجموع، الفئة الأولى	**٣ ٢٠٢,٨**	**٣ ٢٨٩,٨**	**(٨٧,٠)**	**٣ ٢٠٢,٨**	**٥ ٥٥٥,١٣**	**-**	**٢ ٣٥٢,٣**	**٥ ٦٤٢,١**
ثانيا - التكاليف التشغيلية								
١ - الخبراء الاستشاريون	١١٦,٣	١١٦,٣	-	١١٦,٣	٣٧٠,٦	-	٢٥٤,٣	٣٧٠,٦
٢ - السفر في مهام رسمية	١ ٤١٢,١	١ ٢٦٠,٢	١٥١,٩	١ ٤١٢,١	١ ٧٩٧,٠	-	٣٨٤,٩	١ ٦٤٥,١
٣ - المرافق والهياكل الأساسية	١ ٦٨٢,٦	١ ٧٢١,٨	(٣٩,٢)	١ ٦٨٢,٦	٢ ٠٤٩,١	-	٣٦٦,٥	٢ ٠٨٨,٣
٤ - النقل البري	١٨٠,٤	٤٠,٨	١٣٩,٦	١٨٠,٤	٣٦٤,٣	٩٨,٤	١٨٣,٩	٢٢٤,٧
٥ - الاتصالات	٥٠٩,٧	٣١١,٦	١٩٨,١	٥٠٩,٧	٥٨٩,٢	١١٥,٠	٧٩,٥	٣٩١,١
٦ - تكنولوجيا المعلومات	٢٠٣,٧	٤١١,٥	(٢٠٧,٨)	٢٠٣,٧	٥٥٠,٤	١٥٣,٤	٣٤٦,٧	٧٥٨,٢
٧ - الخدمات الطبية	٢٠٤,٠	٢١٨,١	(١٤,١)	٢٠٤,٠	٢٤٧,٢	-	٤٣,٢	٢٦١,٣
٨ - اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢٥٢,١	١٧٨,٦	٧٣,٥	٢٥٢,١	٤٠٤,٢	٦٠,٠	١٥٢,١	٣٣٠,٧
المجموع، الفئة الثانية	**٤ ٥٦٠,٩**	**٤ ٢٥٨,٩**	**٣٠٢,٠**	**٥٦٠,٩**	**٦ ٣٧٢,٠٤**	**٤٢٦,٨**	**١ ٨١١,١**	**٦ ٠٧٠,٠**
مجموع الاحتياجات (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٧ ٧٦٣,٧**	**٧ ٥٤٨,٧**	**٢١٥,٠**	**٧٦٣,٧**	**١١ ٩٢٧,١٧**	**٤٢٦,٨**	**٤ ١٦٣,٤**	**١١ ٧١٢,١**

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الاحتياجات من الموظفين

٣٣ - يعرض الجدول ٦ أدناه توزيع الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦ والوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧. ويشمل هذا المقترح ٢٠ وظيفة جديدة (٢ ف-٥، و ٧ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٥ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ١ موظف فني وطني، و ٢ من الرتبة المحلية).

الجدول ٦
الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦	١	–	١	٢	٦	٦	٢	–	**١٨**	٧	١	**٢٦**	٢	٥	–	**٣٣**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧	١	–	١	٢	٨	١٣	٤	–	**٢٩**	١٢	٢	**٤٣**	٣	٧	–	**٥٣**
التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**٢**	**٧**	**٢**	**–**	**١١**	**٥**	**١**	**١٧**	**١**	**٢**	**–**	**٢٠**

٣٤ - وسيَبلغ الملاك الوظيفي التكميلي المقترح لمكتب المستشار الخاص لعام ٢٠١٧ ما مجموعه ٥٣ وظيفة (١ و أ ع، و ١ مد-٢، و ٢ مد-١، و ٨ ف-٥، و ١٣ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ١٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من فئة الخدمات العامة، و ٣ موظفين وطنيين، و ٧ من الرتبة المحلية)، وهو ما يعكس الزيادة المقترحة البالغة ٢٠ وظيفة جديدة وتمديد عقود ٣٣ وظيفة قائمة من عام ٢٠١٦. ويمكن تلخيص تغييرات ملاك الموظفين على النحو التالي:

(أ) خمس عشرة وظيفة فنية جديدة، تشمل ما يلي:

'١' ثلاث وظائف جديدة لمكتب المستشار الخاص في نيويورك (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من أجل التخطيط لنشر مساهمة الأمم المتحدة بأفراد من الشرطة ولتحليل المعلومات؛

'٢' وظيفة دعم واحدة جديدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣) يعمل ضمن إدارة الشؤون السياسية في المقر؛

'٣' خمس وظائف جديدة (١ ف-٥ و ٤ ف-٤) لتعزيز وحدة دعم الحوار في بوروندي، منها وظائف في ثلاثة مكاتب إقليمية؛

'٤' خمس وظائف جديدة (١ ف-٥، ٢ ف-٤، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية) لوحدة الأمن وسيادة القانون في بوروندي؛

'٥' وظيفة واحدة جديدة لموظف فني وطني يقترح أن يضطلع بمهام المراسم في بوروندي؛

(ب) ثلاث وظائف جديدة لدعم البعثة (١ من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من الرتبة المحلية) يعمل شاغلوها في بوروندي؛

(ج) وظيفتان جديدتان لأفراد الأمن (٢ من فئة الخدمة الميدانية) يعمل شاغلاهما في بوروندي؛

(د) اقتراح نقل موظفَيْن للشؤون السياسية (١ ف-٥ و ١ ف-٤) في فريق دعم الوساطة الحالي من نيروبي إلى بوروندي (A/71/365/Add.6، الفقرات ٧٩-٨٥).

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالاحتياجات من الموظفين

تعليقات عامة

٣٥ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن الحالة السياسية والأمنية في بوروندي لا تزال محفوفة بالمخاطر (A/71/365/Add.6، الفقرة ٤٦). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاقتراح المتعلق بالمكتب لا يتوقع نقل المستشار الخاص ومكتبه المباشر من نيويورك إلى موقع أقرب إلى منطقة البعثة. وفيما يخص الإجراءات الرسمية اللازمة لوجود مكتب المستشار الخاص في بوروندي، أُبلغت اللجنة عند الاستفسار بأن اتفاق مركز البعثة قد أُعدّ وقُدم إلى البعثة الدائمة لبوروندي في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٦، ولم تَرد أي إجابة عنه حتى الآن. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن المكتب شهد تأخيرات كبيرة في الحصول على التأشيرات اللازمة لتمكينه من نشر موظفيه المدنيين في بوروندي. وعلاوة على ذلك، تذكر اللجنة أن مجلس الأمن أذن في تموز/يوليه ٢٠١٦ بموجب قراره ٢٣٠٣/٢٠١٦ بنشر عنصر شرطة الأمم المتحدة المؤلف من ٢٢٨ من فرادى ضباط الشرطة كحد أقصى (المرجع نفسه، الفقرة ٥٥). ولا تتضمن الميزانية التي اقترحها الأمين العام لعام ٢٠١٧ الاحتياجات من الموارد المتعلقة بذلك العنصر.

٣٦ - وكما هو الشأن في حالة مكتب المبعوث الخاص لليمن (انظر الفقرة ١٤ أعلاه) ومكتب المبعوث الخاص إلى سورية (انظر A/71/595/Add.1، الفقرة ٢٦)، تدرك اللجنة الاستشارية أن المكتب يواجه تحديات تشغيلية وأمنية تؤثر على وتيرة تعيين الموظفين في الوظائف المعتمدة حديثا. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة عند الاستفسار بشَغل ما مجموعه ٢٩ وظيفة حاليا (من مجموع ملاك الموظفين المأذون به البالغ ٣٣ وظيفة). **وفي ظل هذه الظروف، ومع مراعاة الزيادة الكبيرة في ملاك الموظفين المقترح للبعثة (انظر الفقرة ٣٤ أعلاه)، تأمل اللجنة الاستشارية بأن المكتب لن يعين شاغلي الوظائف المقترحة إلا إذا أمكن القيام بالمهام المرتبطة بها بصورة واقعية وأمكن دعمها تشغيليا.**

٣٧ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاقتراح يستند إلى معدلات شغور بنسبة ٥٠ في المائة للوظائف الجديدة من الفئة الفنية و ٣٥ في المائة لوظائف فئات الخدمة الميدانية والخدمات العامة والموظفين الفنيين الوطنيين والرتبة المحلية في تقدير الاحتياجات للموارد من الموظفين. **وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها المعدلات المذكورة أعلاه، فإنها توصي بتطبيق معدل شغور بنسبة ٧٠ في المائة على جميع الوظائف الجديدة من الفئة الفنية المزمع إنشاؤها في عام ٢٠١٧. وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة من غير الوظائف وفقا لذلك.**

مقترحات بشأن ملاك الموظفين

٣٨ - فيما يتعلق بمقترحات التوظيف الرامية إلى زيادة القدرة الفنية للمكتب، ولا سيما الاقتراح الداعي إلى زيادة قدراته في نيويورك، يقترح الأمين العام إنشاء ثلاث وظائف لموظفين للشؤون السياسية ووظيفة واحدة لمساعدٍ للفريق (١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) يعمل شاغلو ثلاث منها في مكتب المستشار الخاص في نيويورك. ويشار إلى أن هذا التعزيز سيساعد على الاضطلاع بالمهام المرتبطة بالتخطيط لنشر مساهمة الأمم المتحدة بأفراد من الشرطة وتحليل المعلومات والاتصال مع مكاتب الأمم المتحدة وكياناتها في المقر. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح أن يعمل واحد من الموظفين الجدد برتبة ف-٣ ضمن إدارة الشؤون السياسية لتوفير قدرة الدعم السياسي للبعثة.

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية وجود خمس من الوظائف المنشأة حاليا في مكتب المستشار الخاص في نيويورك (١ و أ ع، و ٢ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). **وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدَّمة إليها لا تكفي لتوضيح وتبرير سبب عدم إمكان الاضطلاع بالمهام التي يتعين أن يؤديها الموظفون الجدد المقترحون ضمن القدرات المتاحة. وتوصي اللجنة بعدم إنشاء الوظائف الإضافية الأربع**

المقترحة لدعم المكتب في نيويورك. وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة من غير الوظائف وفقا لذلك.

٤٠ - ويشمل اقتراح الأمين العام تعزيز وحدة دعم الحوار بإنشاء خمس وظائف جديدة (١ ف-٥ و ٤ ف-٤) يعمل شاغلوها في بوروندي. وتضم هذه الوحدة حاليا خمس وظائف (١ مد-١، و ٢ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣). ومن المزمع نشر شاغلي ثلاث من الوظائف الأربع الجديدة برتبة ف -٤ ليكونوا رؤساء للمكاتب المحلية خارج بوجمبورا لإجراء الاتصالات مع أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي لضمان إشراك المبادرات الشعبية في الحوار بين الأطراف البوروندية. ويبرر الأمين العام إنشاء وظيفة لموظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥) من أجل تنسيق عمل الموظفين السياسيين المعيَّنين في المكاتب المحلية. **بيد أن اللجنة الاستشارية لم يتضح لها سبب عدم قدرة كبار الموظفين العاملين حاليا في الوحدة. وتوصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة برتبة ف-٥ لموظف أقدم للشؤون السياسية في وحدة دعم الحوار. وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة من غير الوظائف وفقا لذلك.**

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن اقتراح إنشاء وظيفة جديدة لموظف مراسم (موظف فني وطني) يعمل ضمن ملاك موظفي رئيس المكتب المباشر في بوروندي لأداء مهام المراسم والاتصال مع النظراء الوطنيين اقتراحٌ غير مقْنع، في نظر اللجنة الاستشارية، في ضوء الحقائق التشغيلية السائدة مثل استمرار وجود المستشار الخاص وغيره من كبار الموظفين خارج منطقة البعثة. **وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء وظيفة موظف المراسم (موظف فني وطني) في هذا الوقت. وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة من غير الوظائف وفقا لذلك.**

٤٢ - ويتضمن تقرير الأمين العام أيضا اقتراحا بزيادة عدد الموظفين في وحدة الأمن وسيادة القانون في بوروندي بإنشاء خمس وظائف جديدة (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية) لإقامة اتصالات مع الجهات المعنية وتقديم المشورة بشأن وضع وتنفيذ وتقييم الأنشطة في مجال سيادة القانون بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية. ويعمل في هذه الوحدة حاليا موظف رئيسي واحد لشؤون إصلاح قطاع الأمن (مد-١) وموظف واحد لشؤون سيادة القانون (ف-٤). وفيما يتعلق باقتراح الوظيفتين الجديدتين من فئة الخدمة الميدانية، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الغرض من ذلك هو قيام شاغليهما بأداء مهام مساعدَيْن للفريق وتقديم الدعم الإداري إلى كل من وحدة دعم الحوار ووحدة الأمن وسيادة القانون. **وترى اللجنة الاستشارية أن عبء عمل الوحدتين لا يبرر حاليا إنشاء وظيفتين من وظائف مساعد فريق. ولذلك توصي اللجنة بعدم إنشاء الوظيفة المقترحة من**

فئة الخدمة الميدانية في وحدة الأمن وسيادة القانون. وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة من غير الوظائف وفقا لذلك.

٤٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بأن توافق الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بملاك موظفي مكتب المستشار الخاص المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي.

التعليقات والتوصيات المتصلة بالتكاليف التشغيلية

٤٤ - تبلغ الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية لمكتب المستشار الخاص ما قدره ٠٠٠ ٣٧٢ ٦ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١٠٠ ٨١١ ١ دولار بالمقارنة مع الاعتماد المخصص لعام ٢٠١٦ (انظر الجدول ٥ أعلاه). وترتبط الزيادات الرئيسية في الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٧ عن الموارد المعتمدة أساسا بالخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ٢٥٤ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٩٠٠ ٣٨٤ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٣٤٦ دولار).

٤٥ - وتُقترح موارد قدرها ٠٠٠ ٧٩٧ ١ دولار لتغطية تكاليف سفر المستشار الخاص وموظفيه لزيارة الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة وضمان مشاركتهم في جميع جولات الحوار الرسمي بين الطرفين، بما في ذلك زياراتهم إلى المقر عند الاقتضاء. ويشمل ذلك المبلغ أيضا تكاليف السفر لأغراض التدريب قدرها ٣٠٠ ١٧٨ دولار. وزُودت اللجنة الاستشارية بناء على طلبها بتفاصيل أنشطة التدريب المقترحة وما يتصل بها من تكاليف السفر للمشاركة في دورات محددة. وفيما يتعلق بالتدريب المخصص للموظفين العاملين في الوحدات الفنية، ستُجرى معظم الدورات في جنيف أو في نيويورك، وهي مصممة خصيصا لتعزيز مهارات الموظفين الدوليين في مجالات من قبيل القيادة والإدارة وعمليات السلام وسيادة القانون. وفي حالة التدريب المقترح لموظفي دعم البعثة، ستُجرى الدورات بصورة عامة في عنتيبي، أوغندا، وستتناول المواضيع ذات الصلة بتقديم الدعم التقني للبعثة.

٤٦ - وإذ تسلِّم اللجنة بفوائد الاحتياجات التدريبية الأولية وما ينتج عنها لاحقا من تعزيز للمهارات، ترى اللجنة الاستشارية أن الاقتراح الداعي إلى تدريب موظفين دوليين في الغالب لاكتساب المهارات اللازمة للوظائف التي استُقدموا حديثا لأدائها يوحي بوجود قصور في عمليات اختيار موظفي المكتب. ولذلك توصي اللجنة بتخفيض الموارد المقترحة لتغطية تكاليف السفر لأغراض التدريب بنسبة ٢٠ في المائة، أي ٠٠٠ ٣٦ دولار.

٤٧ - وطلبت اللجنة الاستشارية أيضا تفاصيل الأسفار التي تم القيام بها في عام ٢٠١٦ والأسفار المقررة لعام ٢٠١٧، ولكنها لم تتلق ردا مُرضيا على طلبها. **وبالنظر إلى حجم**

الاحتياجات من الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية، تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الآراء التي أعربَت عنها مرارا وتكرارا فيما يتعلق بالاستخدام الحصيف لموارد السفر، ولا سيما رأيها بأن الاعتبار الرئيسي الذي يتعين مراعاته عند الإذن بالسفر في مهام رسمية ينبغي أن يكون هو مدى ضرورة الاتصال المباشر لتنفيذ الولاية. وتكرر اللجنة أيضا تأكيد أهمية حجز التذاكر مسبقا واستخدام وسائل التداول بالفيديو إلى أقصى حد ممكن، باعتبارها طريقة للحد من تكاليف السفر (انظر أيضا A/70/7، الفقرتان ١٠٤ و ١٠٨).

٤٨ - وفيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين، يقترح الأمين العام موارد قدرها ٣٧٠ ٦٠٠ دولار لتغطية تكاليف خدمات ستة استشاريين خارجيين في عام ٢٠١٧، مما يمثل زيادة قدرها ثلاثة أضعاف في الموارد المأذون بها للاستشاريين في عام ٢٠١٦. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاستشاريين سيقدمون خدمات في المجالات التالية: (أ) المعارف المتخصصة والخبرة والمشورة الفنية بشأن المسائل الدستورية والقانونية المتصلة بمنهجيات الوساطة والحوار؛ (ب) الخبرة في نماذج الحكم الرشيد والفصل بين السلطات وقضايا الأقليات؛ (ج) إسداء المشورة في المجالات التقنية المتصلة بسيادة القانون في بوروندي، بما في ذلك القضاء والشرطة والسجون؛ (د) تقديم المساعدة بشأن القطاع الأمني في بوروندي، بما في ذلك مجالات المساءلة والنزاهة وحقوق الإنسان.

٤٩ - وترى اللجنة الاستشارية أن من المرجح أن الخبرات أو القدرات المتوخاة من غالبية الخدمات المطلوبة موجودة بالفعل ضمن الأمانة العامة، بما في ذلك مثلاً ضمن وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية ومكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لدى المكتب بالفعل قدرات من الموظفين إما في هذه المجالات على وجه التحديد وإما في الوظائف ذات الصلة المقترح إنشاؤها. ولذلك ترى اللجنة أن الاقتراح المتعلق بالاستشاريين يتسم بالإفراط وتوصي بتخفيض الموارد المطلوبة لهذا الغرض بنسبة ٥٠ في المائة، أي ٠٠٠ ١٨٠ دولار.

٥٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.

ثالثا - التوصية

٥١ - ترد في الفقرة ٨٨ من تقرير الأمين العام (A/71/365/Add.6) مقترحات الأمين العام لميزانية عام ٢٠١٧ لكل من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي. وقد عُرضت

احتياجات هاتين البعثتين بصورة منفصلة لتوضيح آخر التطورات على أرض الواقع (A/71/365، الفقرة ١٨)، وكذلك أحدث مقررات مجلس الأمن بشأن البعثتين.

٥٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بالتوصيات الواردة في الفقرات أعلاه، وبالتوصيات الواردة في تقريرها الرئيسي (A/71/595)، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٧ لهاتين البعثتين السياسيتين الخاصتين المندرجتين في إطار المجموعة المواضيعية الأولى.

٥٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن توافق على ميزانيتي مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، لعام ٢٠١٧، البالغتين ٣٠٠ ١٠٠ ٢٥ دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛

(ب) أن تعتمد، بموجب الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١١ من المرفق الأول للقرار ٢١٣/٤١، مبلغاً إضافياً قدره ٦٠٠ ٠٧١ ٢٦ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بعد احتساب النفقات الزائدة المقدرة في عام ٢٠١٦ والبالغة ٣٠٠ ٩٧١ دولار؛

(ج) أن تعتمد مبلغاً قدره ٨٠٠ ٨٣٤ ١ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغٌ مناظر في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.